النوع الاجتماعي والتنمية

الإشراف العام
د.بلقيس زبارة

رئيس التحرير
د.منى المحاقري

نشرة فصلية يصدرها مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية

العدد (٢) - ٢٠١٣م

حلقة نقاشية مع جمال بنعمر حول دور المرأة في المرحلة الانتقالية

شارك المركز ممثلاً بالدكتورة حسنية القادري والدكتورة منى المحاقري في حلقة نقاشية مفتوحة نظمتها الأمانة العامة لمؤتمر الحوار بالتنسيق مع الأمم المتحدة . أكد فيها المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن جمال بنعمر، أن حكمة اليمنين قد جنبتهم الانزلاق إلى ويلات الصراع كما حدث في عدد من دول الربيع العربي وخصوصاً ليبيا وسوريا، مشيدا بما يقدمه اليمنيون واليمنيات من خلال اجتماع ممثلي مختلف الفئات والمكونات على طاولة الحوار تحت سقف واحد لمناقشة قضاياهم.

جاء ذلك في كلمة القاها في الحلقة النقاشية المفتوحة ، وأثنى بنعمر على المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية وحضورها المتميز في مؤتمر الحوار .. معبرا عن سعادته لما لمسه خلال هذا النقاش المفتوح من حرص لدى المرأة اليمنية على تعزيز مشاركتها بجانب اخيها الرجل في صنع اليمن الجديد.

الحلقة النقاشية التي عقدت لمناقشة دور المرأة اليمنية في العملية الانتقالية مع. مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بنعمر مع المكونات النسائية ضمت العديد من الأكاديميات والقيادات النسوية وعضوات في مؤتمر الحوار وقيادات عدد من منظمات المجتمع المدني وناشطات في عدد من المحافظات إلى جانب عدد من الباحثين والمهتمين بقضايا المرأة .

تركز النقاش في الحلقة على تقييم دور المرأة اليمنية في العملية الانتقالية والسبل الكفيلة بترجمة تطلعاتها لتعزيز مشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الحياة العامة مستقبلا.

وشخص المتحدثون والمتحدثات في كلماتهم التحديات التي تواجه تعزيز مشاركة المرأة وفي مقدمة ذلك بعض العادات والتقاليد المجتمعية والنظرة الدونية إلى عمل المرأة وارتفاع مستوى الامية بين النساء خصوصا في الريف مشيرين في هذا الصدد الى أهمية تبني نظام الكوتا لضمان وصول المرأة الى نسبة لا تقل ٣٠ ٪ من المقاعد في الانتخابات النيابية والمحلية وتحديد هذه النسبة أيضا لتواجد المرأة في مواقع صنع القرار في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة بل وفي مختلف المواقع القيادية الحزبية ومختلف تكوينات منظمات المجتمع المدني .

وشددوا على أهمية ان تعطى أولوية في خطط الدولة والحكومة خلال الفترة القادمة للنهوض بواقع المرأة اليمنية ومعالجة مختلف قضاياها وفي طليعة ذلك تبني التعليم إلالزامي للفتيات وتوفير المدارس والمعلمات في المدن والريف بما يكفل تقليص الأمية إلى أدنى مستوى وكذا تطوير مستوى الخدمات الصحية التي ترعى الأم الحامل بجانب التوسع في مراكز التدريب والتأهيل النسوية لتأهيل النساء العاطلات واكسابهن اعمالا مدرة للدخل وإعطاء أولوية لتوظيف الخريجات الجامعيات .

واستمع المبعوث الاممي اثناء الحلقة النقاشية المفتوحة إلى آراء وتطلعات النساء اليمنيات من مؤتمر الحوار ومقترحاتهن لضمان نجاح المؤتمر ومطالبهن بضمان تواجد المرأة بنسبة تمثيل لا تقل عن ٣٠ ٪ في مختلف تكوينات مؤتمر الحوار سيما لجنة التوفيق ولجنة صياغة الدستور . كما استمع إلى رؤاهن إزاء مختلف القضايا المعروضة على مؤتمر الحوار والسبل الكفيلة بتعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المواطنين والمواطنات الذين لم يشاركوا في مؤتمر الحوار من إيصال أصواتهم وآرائهم ومقترحاتهم الى المؤتمرين .

وقد عبر أمين عام مؤتمر الحوار الدكتور أحمد عوض بن مبارك في ختام الحلقة عن سعادته بالآراء القيمة التي طرحتها المشاركات في هذه الحلقة مؤكدا أن قضايا المرأة اليمنية وتعزيز مشاركتها حاضرة وبقوة في مختلف مداولات المشاركين في مؤتمر الحوار سواء من خلال المشاركات أو من المشاركين.

الافتتاحية

د. مريم الجوفي
نائبة مديرة المركز

يأتي صدور العدد الثاني من النشرة الدورية التي يصدرها مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية، واليمن تعيش حدثاً عظيماً ألا وهو المرحلة الثانية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل بمشاركة جميع المكونات السياسية والاجتماعية التي انقسمت إلى تسع فرق « فريق القضية الجنوبية ، فريق قضية صعدة، فريق بناء الدولة ، فريق الحقوق والحريات ، فريق الحكم الرشيد ، فريق الجيش والأمن ، فريق التنمية ، فريق العدالة الانتقالية ، فريق استقلالية الهيئات .

عملت وبروح المسئولية الوطنية على تقريب وجهات النظر بين كافة المكونات السياسية والاجتماعية.

نتطلع جميعاً من خلال هذا المؤتمر إلى التأسيس لمعالم اليمن الجديد، يمن الديمقراطية والمواطنة المتساوية يمن سيادة القانون يمن ينعم بالأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان .

والمركز يأمل أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني تخدم أهداف المركز في مساواة النوع الاجتماعي في مختلف المجالات التنموية والسياسية،وترجمة للشرعية الدولية لحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية التي يتبناها المركز في برامجه المختلفة.

أما على صعيد المركز فإنه يبذل جهود كبيرة لمحاولة التغلب على الصعوبات التي نعاني منها مثل ضعف الموارد والإمكانيات المطلوبة لتسيير العمل أيضا صعوبة طرح فكرة النوع الاجتماعي في ظل الهجمات القاسية التي يتعرض لها من بعض التيارات التقليدية.

ومع ذلك فقد استطاع المركز أن ينفذ العديد من الدورات التدريبية التي استهدفت طلاب المستوى الثالث والرابع بجامعة صنعاء في مختلف الكليات لتدريبهم على كيفية استخدام المكتبة الالكترونية والحصول على المعلومات بسهولة ويسر، كذلك التعريف بالمركز وأنشطته وأقسامه المختلفة.

هذه الدورات التدريبية التي ينظمها قسم المكتبة بالمركز تعد ثمرة للتعاون المشترك القائم بين المركز ومؤسسة كيفنفو الدنماركية التي عملت على تطوير المكتبة وتزويدها بأهم الإصدارات في عالم المعرفة والتي تعد الداعم لبرنامج الدراسات العليا بالمركز .

كذلك فإن إصدار هذه النشرة ثمرة لهذه التعاون، أيضا يتطلع المركز أن ينفذ العديد من الندوات الشهرية وحلقات النقاش ويستضيف العديد من الشخصيات والمتخصصين في مختلف المجالات.

لقاء تشاوري حول تضمين حقوق النساء في الدستور القادم

نظم مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت وملتقى النساء والشباب التابع لمكتب الأمين العام المساعد جمال بنعمر في شهر يوليو بصنعاء، لقاء تشاورياً حول تضمين حقوق النساء في الدستور القادم.

وفي افتتاح اللقاء ألقت الدكتورة مريم الجوفي نائبة رئيسة المركز كلمة عبرت فيها عن خالص التقدير لكل الجهود التي بذلت من قبل الأخوة والأخوات أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، اللذين تحلوا بروح المسئولية والحرص على تحقيق النجاح لمؤتمر الحوار الوطني الشامل ومخرجاته.

وحثت في كلمتها الدولة على أن تضع التشريعات وتتخذ الإجراءات التي من شأنها منع أي انتهاك وحماية الفئات الضعيفة من المواطنين .ولمواجهة واقع المرأة في المجتمع ولتجاوز معوقات المشاركة السياسية للمرأة لابد من الأخذ بأسلوب التمييز الايجابي وذلك بإدخال نص دستوري واضح يضمن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في سلطات الدولة الثلاث التشريعية و التنفيذية والقضائية .ويؤكد مساواتها بالرجل في جميع الحقوق والامتيازات .وأضافت «ومن جانبنا في مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية ومن خلال كوادرنا التي تتمتع بكفاءة عالية في مختلف التخصصات لن نألوا جهداً في تقديم المشورة القانونية والاجتماعية والسياسية».

الدكتور فؤاد الصلاحي أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، قدم ورقة عمل بعنوان:» حقوق المرأة في الدستور(مشروع مقترح)، أكد فيها على أنه يجب أن تتركز أولويات قضايا المرأة في تضمين الدستور ما يحقق للمرأة حضوراً ووجوداً في الدولة والحكومة بمختلف هيئاتها،وأن أهم الضمانات الجوهرية لصياغة الدستور ألا يتضمن أي شكل من أشكال التمييز والنظر إلى مواثيق حقوق الإنسان باعتبارها أحد مصادر ومرجعيات التشريع ،وضرورة تخصيص فصل خاص بالمساواة بين المرأة والرجل ،لينصرف مفهوم المواطنة إلى شموليته للرجا ل والنساءفي أي نص دستوري أو قانوني».

الورقة تضمنت كذلك مقترحات للنصوص في مجال المساواة ،والمشاركة السياسية، والعمل، وفي مجال الصحة،والعنف الأسري.

أختتم اللقاء بجلسة نقاش شاركت فيها عدد من ممثلات المرأة في مؤتمر الحوار الوطني و منظمات المجتمع المدني تناولت جملة من المواضيع المتعلقة بحقوق النساء في الدستور القادم في مختلف المجالات.

في هذا العدد

معوقات تعليم الفتاة 3

قدرة اليمن على استيعاب المساعدات 5

قضايا النساء في مؤتمر الحوار الوطني 6

حديث عن النوع الاجتماعي 8

مؤتمر الشرق الأوسط الأول للمرأة في تركيا

شاركت الدكتورة مريم الجوفي نائبة مديرة مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية بجامعة صنعاء في مؤتمر الشرق الأوسط الأول للمرأة والذي عقد في دولة تركيا في مدينة (آمد) ديار بكر التركية احتفالاً بذكرى (ساكينا جانسز ، فيدان دوغان ، ليلي شايلمز). وشارك في هذا المؤتمر شخصيات نسائية من أكثر من (٢٦) دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة من ٣١ مايو وحتى ٢ يونيو ٢٠١٣ م.

ناقش في المؤتمر العديد من الموضوعات المتعلقة بنضال المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

• ففي اليوم الأول للمؤتمر تطرق الحاضرون إلى نشأة التغير الاجتماعي على أساس النوع الاجتماعي .

• وفي اليوم الثاني، تم عرض تجارب حركات المرأة في الشرق الأوسط ودورها في التغيرات السياسية من خلال تبادل خبرات المشاركات.

• وفي اليوم الثالث، تم تناول قضايا النضال المشترك لحركات المرأة في الشرق الأوسط واقتراحات الحلول.

• وفي الجلسة الأخيرة تم قراءة البيان الختامي (التوصيات والقرارات) وركزت التوصيات على أهم القضايا التي ناقشها المؤتمر ، واعتبر هذا المؤتمر خارطة طريق لـ ٢٥٠ امرأه عضوات المؤتمر ضد الاستغلال في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

• تشكيل شبكة تواصل للمشاركات في المؤتمر ومتابعة نتائجه.

• تحقيق التضامن السياسي حتى عقد المؤتمر الثاني.

• لا يجوز تطبيق أي تميز ضد المرأة أو حرمانها من حقها السياسي أو حقها في العمل.

• كل المشاركات من مختلف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقفن ضد العنف الذي يمارس ضد النساء.

• تعلن الوفود المشاركة في هذا المؤتمر الاستمرار في النضال السياسي والقانوني من اجل أن تحصل المرأة على حقوقها.

• النضال ضد كافة أشكال التميز والعنف والدعوة إلى إيجاد السلام في العالم.

جدير ذكره أن مشاركة الأخت الدكتورة مريم الجوفي نائبة مديرة مركز النوع الاجتماعي بالجامعة، جاءت بناء على دعوة من السيدة (غولتان كيشاناك) نائبة رئيس حزب السلام والديمقراطية عضو البرلمان التركي، كما أنها تأتي ضمن الفعاليات والمشاركات التي تقوم بها إدارة المركز إيمانا منها بآلية التواصل مع الجهات المختلفة لكسب الخبرات وتوسيع دائرة التعارف بين أعضاء المركز والمراكز البحثية المناظرة في أنحاء العالم .

لقاء موسع لمنسقات مشروع وصال في الحديدة

شاركت الأخت الدكتورة مريم الجوفي نائبة مديرة مركز النوع الاجتماعي في لقاء موسع لمنسقات مشروع (وصال واللجان المجتمعية) والتي احتضنتها محافظة الحديدة في (مديرتي الزيدية وباجل) خلال الفترة من ١٨-٢٠١٣/٥/١٩م . وهدف اللقاء الموسع إلى التعريف بحقوق المرأة في الإسلام و مفاهيم النوع الاجتماعي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحقوق المرأة في القوانين اليمنية و الاتفاقيات الدولية، كما ركز المشاركون في أهدافهم الخاصة على : التوعية بحقوق المرأة في الإسلام، زيادة الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي ، التوعية بمخاطر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، التوعية بحقوق المرأة .

وفي المحاضرة التي ألقتها الدكتورة مريم الجوفي تطرقت إلى : (حقوق المرأة في الإسلام ، ماذا نقصد بالنوع الاجتماعي ، والتعرف على المفاهيم الأساسية للنوع الاجتماعي، ربط تلك المفاهيم بواقع الحياة اليومية والاجتماعية، والتنشئة الاجتماعية و الثقافية و أدوار النوع الاجتماعي، عصف ذهني عن الفرق بين النوع البيولوجي و النوع الاجتماعي ، العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ، الفرق بين العنف العام و العنف القائم على النوع الاجتماعي، حقوق المرأة في القوانين اليمنية والاتفاقيات الدولية، نقاش عام).

أولويات حقوق الإنسان في المسارات الانتقالية في اليمن

بالتعاون مع مشروع دعم حقوق الإنسان التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي لحقوق الإنسان وبتنظيم من مؤسسة (تمكين للتنمية) ،أقيمت ورشة عمل خلال الفترة من ٢٤-٢٥ أغسطس ٢٠١٣م في العاصمة صنعاء ، حول مشروع إدماج حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية باليمن، والذي يسعى من خلاله إلى تعزيز مكانة حقوق الإنسان وترسيخ الالتزام بها لدى الفاعلين والمعنيين بإدارة العملية الانتقالية ومكوناتها والفاعلين الدوليين

حيث يعتمد المشروع على منهجية حشد وتنسيق جهود منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية والنشطاء والأكاديميين والإعلاميين لتحقيق دور تشاركي أكثر فاعلية وأوسع تأثيرا وبما يسهم في تضمين حقوق الإنسان في العملية الانتقالية.

تناولت الورشة على مدى يومين العديد من الموضوعات:

واقع المرحلة وعلاقتها بحقوق الإنسان ، متغيرات المرحلة الانتقالية وعلاقتها بحقوق الإنسان ، أسس ومعايير الانتقال القائم على حقوق الإنسان ، متطلبات تعزيز حقوق الإنسان في ظل الانتقال الديمقراطي ، تم مناقشة الدستور وسيادة القانون ، الإصلاح السياسي والمؤسسي ، العدالة الانتقالية.

وقد شارك المركز بفعالية وحضور متميز من قبل الدكتورة/بلقيس زبارة مديرة المركز والدكتورة/ مريم الجوفي نائبة مديرة المركز التي تم اختيارها لإدارة الجلسة الثانية من هذه الورشة،والتي تناولت الموضوعات التالية:

• قراءة في المخرجات الأولية لتقارير فرق مؤتمر الحوار الوطني

• الاستراتيجيات والسياسات الحقوقية في المرحلة الانتقالية

• آلية المفتش العام لحقوق الإنسان بوزارة الداخلية

• عرض مسودة وثيقة أولويات حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية

• ادوار ومسؤوليات الفاعلين الدوليين

• الآليات والضمانات

وحضر هذه الورشة أكاديميين وقانونيين ومحامين من اليمن ، ومصر ، وفلسطين والسودان برعاية برنامج تعزيز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

محاضرة حول الثقافة والدين والتنمية في اليمن من منظور النوع الاجتماعي

في إطار الندوات العامة التي تعقدها مكتبة المركز قدمت الباحثة «إيفا سترزلكا» ببرنامج الدكتوراة من جامعة غرناطة والمبتعثة من برنامج ايرازموس، محاضرة حول والثقافة و الدين والتنمية في اليمن من منظور النوع الاجتماعي.

استهلت الباحثة المحاضرة بتعريف مفهوم الثقافة من منظور النوع الاجتماعي، والذي يعد مفهوما مركباً متغيراً، وبالتالي فأن مفهوم النوع الاجتماعي - كما ذكرت - يتغير بتغير السياق الثقافي.

كما استعرضت التعريفات المختلفة للتنمية ،وأشارت إلى أن المفاهيم تقاربت في التسعينيات واصبحت التنمية جزء من الثقافة.

كما أشارت إلى مشاركة المرأة اليمنية الفاعلة في الثورةالشعبية في ٢٠١١ والتي فتحت للمرأة فرصاً جديدة للتجمع والتعبير والتي استطاعت من خلالها إيصال صوتها للعالم.

وخلال المحاضرة قامت بتحليل لبعض الظواهر الثقافية لمشاركة النساء من منظور النوع الاجتماعي، وذلك بعرض عدد من الصور المؤثرة عن مشاركة المرأة في الثورة.

حضر الندوة الأستاذة فاطمة عوض مسئولة البرنامج الدمركي في اليمن، والسيدة باتريشيا بوروز ؛ المسئولة بقسم الشؤون الاقتصادية بالسفارة الأمريكية ،و لفيف من المهتمين بالنوع الاجتماعي في اليمن،وأعضاء هيئة التدريس والباحثين بالمركز وعدد من طلاب وطالبات برنامج الدراسات العليا.

قدمها الدكتور عبد الحكيم المخلافي

محاضرة عن معوقات تعليم الفتاة

بالتعاون مع المركز الأمريكي للدراسات اليمنية نظم المركز محاضرة حول معوقات تعليم الفتاة في بعض مديريات محافظة عمران،قدمها الدكتور عبد الحكيم المخلافي ،الأستاذ المساعد بقسم علم النفس جامعة عمران.

الدكتورة بلقيس زبارة مديرة المركز ألقت كلمة رحبت فيها بالحاضرين،وأشارت إلى أهمية موضوع المحاضرة وشكرت المركز الأمريكي للدراسات اليمنية على تقديمه هذه المحاضرة.

ومن جانبه قدم الدكتور ستيفن ستاينبايسر مدير المركز الأمريكي للدراسات اليمنية كلمة تعريفية حول المركز، دعا فيها الباحثين إلى التفاعل مع خدمات المركز والاستفادة من مكتبته.

الدكتور المخلافي استهل المحاضرة بنبذة تعريفية حول واقع تعليم الفتاة في اليمن ،وأشار إلى دوافع الدراسة التي كان من أهمها تقريرمنظمة اليونسكو عام ٢٠١٠ الذي يشير إلى أن عدد الأميين بالعالم وصل إلى ٧٩٦ مليون شخص،تمثل النساء ثلثي هذا العدد.

،كما أن اليمن تحتل المرتبة الدنيا من بين ١٤٧ دولة من حيث الفروق بين الجنسين في مجال التعليم وفقاً لتقرير التنمية البشرية في عام ٢٠٠٤، حيث وصلت نسبة الأمية ٦١,٦٪ بين الذكور إلى ٧١٪ بين الأناث في الريف. وملاحظة الباحث انخفاض مستوى إقبال الإناث على التعليم في مدارس عمران مقارنة بالذكور،وشكوى الطالبات في الجامعة من عدم رضاة أولياء أمورهن عن إلتحاقهن بالجامعة.

و عن أهمية الدراسة أشار الباحث إلى التحديات والمسئولية الكبيرة الملقاة على عاتق المرأة في اليمن كتربية الأبناء وأعباء العمل في الزراعة في الريف ،مما يدعو إلى ضرورة الخروج بتوصيات تساعد متخذي القرار على معرفة المعوقات المختلفة التي تحول دون تعليم الفتاة .

وجاءت نتائج الدراسة تؤكد أن المعوقات السياسيات التربوية المتمثلة في بعد المدارس وعدم وجود مدرسات وضعف الإدارة التربوية من أهم المعوقات التي تقف إمام تعليم الفتاة.تليها العوامل : الاقتصادي والاجتماعي و والاخلاقي والنفسي.

استضافة المدير الإقليمي للبنك الدولي

استضاف مركز النوع الاجتماعي ومركز المياه والبيئة بجامعة صنعاء في شهر مايو ٢٠١٣م السيد/ استيفنشي سكر المدير الاقليمي لوحدة المياه والزراعة في البنك الدولي والشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ومعه الدكتور قاري كبير خبراء التنمية الريفية في البنك الدولي.

جرى خلال اللقاء مناقشة سبل الدعم الذي يمكن ان يقدمه البنك الدولي فيما يخص الامن المائي في الجمهورية اليمنية وعلاقته بالنوع الاجتماعي وخصوصا في المدن والأرياف التي تعاني من شح المياه، وفي كلمته التي ألقاها أمام الحاضرين تحدث إلى نوعية الدعم التي يمكن ان تؤديه الرؤيا الدولية في الفترة الراهنة وطالب في حديثة إلى تقديم تصور متكامل عن طرق وأهداف المشاريع السابقة وماذا تحقق منها وماذا يمكن أن يقدمه البنك في الفترة المقبلة.

وتعقيباً على كلمة السيد(استيفنشي سكر) مدير وحدة المياة والزراعة في البنك الدولي ، تحدث الاخ الدكتور/ عبد الحكيم الشرجبي رئيس جامعة صنعاء مبدياً ترحيبه بالوفد الزائر لمركزي النوع الاجتماعي والمياة والبيئة، ودعا إلى أهمية التنسيق بين البنك الدولي ومركزي المياه والبيئة والنوع الاجتماعي وتقديم المشاريع التي تلبي طموحات المعنيين وبما يخدم البلد ، واثنى في كلمته على قيادة المركزين في التنسيق لمثل هذه اللقاءات مع الجهات المانحة التي أتاحت لجامعة صنعاء التعرف على مثل هذه الخبرات وتسييرها في الطريق الصحيح على أمل أن يتم الاستفادة من الدراسات السابقة وأن تقدم إلى المانحين بشكل منهجي علمي وبما يخدم المجتمع اليمني ككل.

لاسيما وأن جامعة صنعاء لديها رؤية واستراتيجية وخطط وطموحات نظرية وبحثية يجب أن تطبق على الواقع ، بحيث تكون في خدمة البلد، باعتبار مشكلة المياه هي مشكلة اليمن ككل بل مشكلة العقد القادم ولابد من رؤيا علمية لذلك في هذه الفترة التي باتت ملحة على الجميع.

بعدها تجول الزائران ومعهم عدد من ضيوف اللقاء بمقر مركز النوع الاجتماعي، حيث قدمت الاخت الدكتورة بلقيس زبارة مديرة المركز عرضا موجزا عن خدمات واهتمامات المركز في النوع الاجتماعي وكذا التعرف على اقسام المركز المختلفة كالمكتبة العلمية ، وقاعات المحاضرات.

كما تم إعطاء الحاضرين هدايا من الانتاجات العلمية للمركز منها صحيفة المركز الدورية (النوع الاجتماعي) وكذا البروشورات المتعددة التي تشرح أقسام وانشطة المركز المختلفة في قسم المكتبات وغيرها من الأقسام الاخرى كالدراسات العليا والدارسين في برنامج التنمية الدولية وغيرها ، وقد أعجب الحاضرون بما شاهدوه من امكانيات يتميز بها مركز النوع الاجتماعي وكذا الانشطة المتعددة وسبل توثيقها إعلامياً.

جدير ذكره بأن مركزي النوع الاجتماعي والمياه والبيئة بجامعة صنعاء، غالباً ما تقوم بمثل هكذا استضافات للاستفادة من الخبرات الدولية وكذلك الجهات المانحة بما يحقق الاستراتيجية الوطنية في مجالي النوع الاجتماعي والتنمية والأمن المائي في الجمهورية اليمنية ، لاسيما في ظل البرامج الأكاديمية التي يتبناها المركزين في التنمية الدولية والمياة والبيئة والتي تعد رافداً رئيساً للكوادر العاملة في مجالات التنمية والمياة والبيئة في اليمن.

النوع الاجتماعي والتنمية
www.gdrsc.net

للاتصال بنا
جامعة صنعاء - مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية
ص.ب: ١٣٩٣٢
تليفاكس: ٥٣٥٦٢٤ ٩٦٧١ +
تليفون: ٥٣٥٦٢٣ ٩٦٧٢ +
سيـــار: ٦٠٦٤٩٢ ٩٦٧٧ +

library@gdrsc.net
midg@gdrsc.net

الإخراج الفني
NMC
01 250419
مركز الإعلام الجديد

قدرة اليمن على استيعاب المساعدات

الباحثون:

علي شروان، عادل صلاح، عبير العبسي، ابراهيم الحرازي، نجوى الرميم

المشـــرف:

د. حسنية القادري

تعتبر اليمن دولة هشة ذو دخل منخفض ومن البلدان الأقل نموا، حيث يبلغ عدد سكانها ٢٣١٥٩٧٦٧ نسمة حسب تعداد عام ٢٠٠٢. يعيش ٤٢ ٪ منهم تحت خط الفقر؛ ويعيش معظمهم في المناطق الريفية. و٧٣ ٪ من السكان موزعون على المناطق الزراعية.

في الفترة ما بين ١٥- ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ ، اجتمع أصدقاءاليمن في لندن للنظر في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لليمن، ناقش الاجتماع التحديات متوسطة المدى للبلد؛ وقيم المتطلبات المالية لتنفيذ الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل برامج التخفيف من الفقر. ونتج عن المؤتمر تعهدات بالمساعدات لليمن بما يقارب ٤,٧ مليار دولار للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠. وهذه الزيادة الملحوظة في المساعدات مثلت أكثر من ٨٥ ٪ من تقديرات الحكومة اليمنية لاحتياجات التمويل الخارجي. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠ ، لم تتسلم اليمن سوى ٥٤٧,٥٣ مليون دولار من اجمالي التعهدات البالغ ٤,٧ مليار دولار والتي خصصت عام ٢٠٠٦. وقد كانت هذه النتيجة مخيبة لأمال الكثيرين بما فيهم اليمنيون.

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا المشروع في التعرف على الأسباب التي عرقلت اليمن من استيعاب التعهدات البالغة ٤,٧ مليار دولار والتي خصصت في مؤتمر لندن ٢٠٠٦.

وتكمن أهمية هذا المشروع في مناقشته أداء اليمن في استيعابها للمساعدات الخارجية للتعهدات التي خصصت لها من بعدين، البعد الأول يتمثل في الدولة المتسلمة والبعد الثاني الدول المانحة. ومن الناحية الزمنية، فإن مشروع البحث هذا يناقش أداء اليمن في استيعاب المساعدات وفي الاقتصاد خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ وهي نفس الفترة التي خصصت فيها التعهدات في مؤتمرلندن عام ٢٠٠٦.

والمشروع عبارة عن دراسة مسحية للابحاث السابقة مستنبط من دراسات وأبحاث عامة وتقارير صدرت أو نشرتها وكالات التنمية، أو المانحون، أو الحكومات أو الباحثون. وبشكل مبدأي يحدد هذا المشروع معوقات المساعدات الخارجية والقدرة على استيعابها وذلك في الجزء الأول. ثم يسلط الضوء على أداء اليمن من الناحية الاقتصادية، وأدائها في استيعاب المساعدات ومعوقات استيعاب المساعدات بالنسبة للدولة المتسلمة والدول المانحة. (الجزء الثاني والثالث والرابع). أخيرا، يقدم المشروع النتائج ويقترح توصيات لمزيد من الارشادات حول آلية توجيه المساعدات لليمن.

بعض نتائج المشروع تشير إلى أنه على الرغم من أن اليمن تلقت ٥٤٧,٥٣ مليون دولار، فقد دفعت تقريبا نفس المبلغ مقابل خدمات الديون خلال نفس الفترة. وقد لعب ذلك دورا في تحويل فوائد توافر الموارد لمساعدات التنمية. وقدرة الاستيعاب المنخفضة كان سببها كل من الدولة المتلقية والدول المانحة. حيث أن الحكومة اليمنية لم تتبنى بشكل جدي السياسات ولم توفر العمالة الماهرة اللازمة لتحسين التواصل مع المانحين، فيما استغرقت الدول المانحة والوكالات وقتا أطول وأجلت تحويل الموارد بالاضافة إلى تغييرها للمصالح للدعم الإنساني، بدلا من مشاريع التنمية حيث وأن اليمن انتقلت إلى مربع الدولة الهشة.

وفيما يتعلق بوضع الدولة الهشة لليمن والذي لايزال موجودا، يقترح الباحثون أنه ينبغي أن يكون هناك تحول في البرامج من التدخلات في مجال التنمية إلى التدخلات في المجالات الإنسانية، مع برامج الحماية الاجتماعية والاستدامة الواسعة في البلد التي توفر الموارد الضرورية لتحسين سبل المعيشة للمجتمعات الآكثر تأثرا بالأزمات. وينبغي أن يكون هناك التزام عالي من قبل جميع وزارات الحكومة على المستوى المركزي والمحلي مع جميع قطاعات التنمية وينبغي أن تسرع جميعها باستراتيجيتها القطاعية؛ وتبني نهج البرنامج بدلا من المشاريع المتفرقة؛ وأن تعد دراسات الجدوى بتقدير دقيق للمعدل الداخلي للعائد الاقتصادي المتوقع لمثل هذه البرامج؛ وتعزيز النظام المالي العام والمستخدم مع تبني السياسات والتدابير اللازمة لضمان مزيد من المسألة أمام الجهات المانحة وكذلك المستفيدين.

امتحانات طلاب وطالبات الماجستير الدفعة الأولى في برنامج الدراسات العليا

قام المركز في شهر يوليو بتنظيم امتحانات طلاب وطالبات الماجستير في برنامج الدراسات العليا بالمركز، قدمت خلالها مشاريع التخرج لعدد ستة عشر مشاركا ومشاركة، تم تقسيمهم إلى أربعة محاور.

الجدير بالذكر أن البرفسور هنيريك ستيشر ماركوسين من جامعة روسكيلد الدانماركية كان ممتحنا خارجيا لهذه المجموعات.. وقد تناولت المشاريع الموضوعات على النحو الآتي:

المحور الاول

تمت مناقشة البحث المقدم بعنوان "مدي قدرة اليمن علي استيعاب المساعدات الخارجية".

حيث كانت الدكتورة حسنية القادري مشرفاً وممتحناً داخلياً لهذة المجموعة.

المحور الثاني

تمت مناقشة البحث المقدم بعنوان "قضايا النساء في مؤتمر الحوار الوطني.

وقد كانت الدكتورة بلقيس ابو أصبع مشرفاً وممتحنا داخليا لهذة المجموعة.

المحور الثالث

تمت مناقشة البحث المقدم بعنوان "انعكاسات الربيع العربي علي تعزيز القيادات النسائية في اليمن.

وقد كانت الدكتورة انطلاق المتوكل مشرفاً وممتحنا داخليا لهذة المجموعة.

المحور الرابع

تمت مناقشة البحث المقدم بعنوان"علاقة القوة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية في اليمن.

وقد كانت الدكتورة صبرية الثور مشرفاً وممتحنا داخليا لهذة المجموعة.

زيارة مديرة منظمة فريدريش آيبرت للمركز

استقبلت الدكتورة بلقيس زيارة مديرة المركز السيدة أريلا فروس مديرة مكتب منظمة فريدريش آيبرت الألمانية باليمن. وفي مستهل اللقاء رحبت مديرة المركز بالسيدة أريلا ،وبالأستاذ محمود قياح مدير البرامج ، وبالأخت ميادة البيضاني مساعدة مدير البرامج بالمنظمة.

وقد ناقشت مديرة المركز مع مديرة المنظمة آفاق التعاون المشترك،على خلفية الخبرة الطويلة للمنظمة في دعم قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.

وقامت السيدة أريلا بجولة داخل اقسام المركز والمكتبة،تعرفت خلالها على الامكانيات المتميزة و الخدمات النوعية التي تقدمها للباحثين.

حضر اللقاء الدكتور عبد الوهاب عبد القادر منسق مشروع المكتبة،والدكتورة بلقيس أ بو أصبع أستاذالعلوم السياسية بجامعة صنعاء ،والدكتورة مريم الجوفي نائبة مديرة المركز.

قضايا النساء في مؤتمر الحوار الوطني

إن تناول قضايا النساء لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم قضايا المجتمع ككل. وعلية فإن تحسين مركز النساء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لابد أن يتم من خلال المشاركه الفاعلة في الحوارات المجتمعية وذلك لضمان الحصول على الحقوق وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية التي تفضي إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للمجتمع في جميع جوانب الحياة. ومؤتمر الحوار الوطني يمثل فرصة تمكن المواطنون رجال ونساء لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه اليمن حيث يرى منظموا هذا المؤتمر انه مناسبة هامة لإجراء مناقشات هادفة وبناءة للمساهمة في بناء خارطة طريق لليمن. والهدف من هذه المتابعة هو إلقاء الضوء علي أبرز قضايا المرأة التي تناقش في قاعات وردهات هذا المؤتمر.

على طاولة الحوار

ابتداءت فعاليات مؤتمر الحوار الوطني في ٢٠١٣/٣/١٨ وتمتد ستة أشهر كما هو مقرراً لها. وتشارك فية النساء بنسبة ٣٠٪. في كل المكونات والفعاليات ويناقش المتحاورون في هذا المؤتمر اهم القضايا والتحديات التي يواجهها أبناء اليمن. وأبرز هذه القضايا هي: القضية الجنوبية، قضية صعدة، الحكم الرشيد، بناء الدولة، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، التنمية المتكاملة، بناء الجيش والأمن، استقلالية الهيئات، وأخيراً الحقوق والحريات. ولما كانت قضايا النساء متقاطعة في كل محاور المؤتمر. فان التركيز سيكون في محور الحقوق والحريات وذلك لخروجة بالعديد من القرارات التي تتعلق بالمراة. وبحسب ماورد في تقريرفريق الحقوق والحريات المقدم للجلسة العامة الثانية للمؤتمر فإن أهم مايهدف إليه هذا الفريق هو وضع تصورات لمبادئ دستورية تنظم الحقوق والحريات العامة ومنها تلك المتعلقة بالمرأة. كما يهدف الي إعداد ضمانات دستورية لصيانة وحماية الحقوق والحريات وكذلك إعداد القوانين والتشريعات وفقا لهذه المبادئ لضمان عدم مخالفتها او انتهاكها.و تقديم مقترحات لإنشاء مؤسسات وهيئات مستقلة للحفاظ عليها.

و قام فريق الحقوق والحريات بالاستماع لخبراء دوليين ومحليين، والاطلاع على الدساتير والتشريعات والقوانين اليمنية، والمواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها من اليمن، والاطلاع على دساتير عدد من دول العالم، واستخلاص الآراء والمقترحات من ذوي الخبرة والاختصاص أثناء جلسات الاستماع ، والآراء والمقترحات مما يقدم من دراسات وبحوث وتوصيات من منظمات وأفراد عبر المشاركة المجتمعية، من خلال ما يصدر من نشرات وتقارير من منظمات حقوقية داخلية وخارجية.

الحقوق والحريات الخاصة بالمرأة

وقد تم التوافق من قبل الفريق علي جملة من القرارت والاتفاق على رفعها للجلسة العامة النصفية لإقرارها وتبنيها من قبل المؤتمر و نورد منها ما يتعلق بالقرارات الخاصة بالمرأة على النحو الآتي:

١. تلتزم الدولة بتمثيل المرأة بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في مختلف الهيئات وسلطات الدولة والمجالس المنتخبة والمعينة بما لا يقل عن ٣٠٪.
٢. تكفل الدولة ضمان حق المرأة المطلقة في السكن في حال رعايتها لأطفالها
٣. على الدولة توفير الحماية لكل أم ورعاية المجتمع لها .
٤. مساواة المرأة بالرجل في الدية و الأروش (مبدا دستوري)
٥. على الدولة أن تعمل على دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة .
٦. مساواة المرأة مع الرجل في الكرامة الإنسانية ولها شخصيتها المدنية وذمتها المالية المستقلة.
٧. تتبنى الدولة مشاركة المرأة الريفية في التنمية الريفية وذلك بوضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات وتسهيل المعلومات والنصائح والخدمات لها والحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم بما في ذلك ما يتصل بمحو الأمية الوظيفي كما توفر لها الحصول على الفرص الاقتصادية وعلى الائتمان والقروض الزراعية والتكنولوجيا المناسبة.
٨. تضمن الدولة وتتخذ كل الوسائل الممكنة للقضاء على أشكال العنف ضد المرأة .
٩. تضمن الدولة توفير كافه الاحتياجات الضرورية من الحماية الجسدية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية .
١٠. تكفل الدولة للمرأة كافة الحقوق المدنية والسياسية وتلتزم بتمكينها من ممارسة كافة حقوق المواطنة المتساوية.
١١. يكتسب العربي المتزوج من يمنية الجنسية اليمنية بعد مرور خمس سنوات على الزواج و الاجنبي بعد عشر سنوات ويحصل أبنائهم على الجنسية الأصلية (جنسية الأم اليمنية) فور الولادة.

اما ما يتعلق بالبنود التي اختلف عليها فانة سيتم عرضها ومراجعتها بعد الجلسة العامة الثانية وسوف تأخذ وقتها في النقاش بما يحقق الأهداف الإيجابية المرجوة لهذا المؤتمر، بحسب ما ورد عن رئيسة فريق الحقوق والحريات أروى عثمان.

تحت شعار :"يداً بيد نمضي مع الحوار لبناء اليمن الجديد"

اللجنة الوطنية للمرأة تعقد مؤتمرها السادس

متابعات

عقدت اللجنة الوطنية للمرأة مؤتمرها السنوي في دورته السادسة، تحت شعار (يداً بيد نمضي مع الحوار لبناء اليمن الجديد) ، و كان هدف المؤتمر هوتعزيز مكانة المرأة وتحديد أولوياتها بما ينسجم مع فعاليات مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته بشكل عام، ،بالاضافه إلى إدماج أولويات المرأة وقضاياها ضمن أعمال لجان مؤتمر الحوار الوطني. وناقش المؤتمر على مدى يومين بمشاركة ٤٠٠ مشاركا ومشاركة من الكوادر النسائية باللجنة وفروعها بالمحافظات والأكاديميين والمتخصصين في الجامعات ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والحقوقيين، عدد من المحاور الرئيسية حول المرأة وقضاياها ومشاركتها في الحياة العامة.

يذكر بأن المؤتمر تناول أربعة محاور رئيسية الأول تمثل في أسس بناء الدولة واعتبارات النوع الاجتماعي، والثاني حول الإطار المؤسسي لمشاركة المرأة ، فيما استعرض المحور الثالث قضايا التمكين والتنمية والمشاركة المجتمعية والرابع حول حقوق المرأة وحرياتها بين النظرية والتطبيق.

وقدمت خلال المؤتمر عدد من أوراق العمل ، حول دور المرأة في عملية التغيير الشامل إطار فكري وفلسفي ، والإطار الدستوري لتعزيز مشاركة المرأة في بناء الدولة وتعزيز مشاركتها باتجاه نظام انتخابي فاعل .

كما تضمنت أوراق العمل المقدمة في المؤتمر الحكم الرشيد ومشاركة المرأة في جهود مكافحة الفساد ودورها في الأجهزة الأمنية وتقييمها إلى جانب موضوع اللجنة الوطنية للمرأة بين الانجاز والاستقلالية ومتطلبات التمكين الاقتصادي للمرأة نحو قطاع خاص مستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي وكذا المرأة والعدالة الانتقالية "تحليل انتهاكات حقوق المرأة وآليات معالجتها من منظور العدالة الانتقالية" والتعليم ومؤشرات التنمية الاجتماعية والرعاية الصحية وقضايا النازحات بين الرعاية والتهميش "تطبيق على صعدة وأبين ".

وفي ختام المؤتمر أوصى المشاركون في مجال "أسس بناء الدولة واعتبارات النوع الاجتماعي" بتضمين الدستور الجديد نصوص دستورية وقانونية تعزز من دور المرأة في بناء الدولة في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذا تعديل المفردات المستخدمة في الإطار الدستوري القادم بحيث تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.

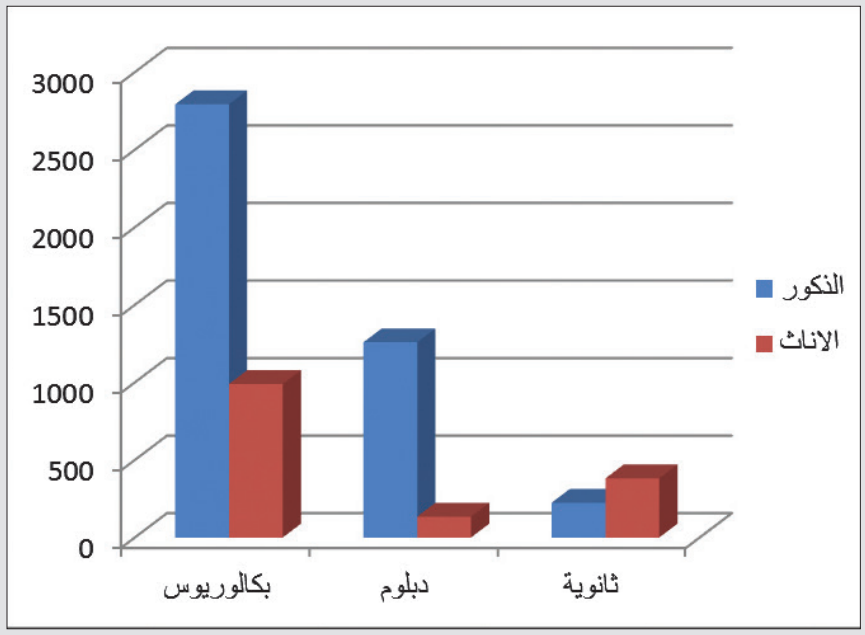

من إصدارات المركز

الموازنة الوطنية لقطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي

إن إدماج قضايا المرأة في السياسات والخطط والبرامج الوطنية يعد أمراً حيوياً حيث يسود إدراك متنام حول العالم مفاده أن هذه السياسات والتدابير تؤثر علي حياة النساء والرجال بأساليب مختلفة و تحفل بتبعات اقتصادية واجتماعية الأمر الذي يستلزم صياغة السياسات والخطط وفقا لذلك. إلا أن هذا الأمر لابد أن يستند إلى قاعدة أبحاث متينة تقوم عليها هذه الخطط والبرامج. وإيمانا من مركز النوع الاجتماعي بأهمية هذه الأبحاث فقد سعى إلى إجراء ودعم عدد من الدراسات التي تتناول قضايا النوع الاجتماعي لعل منها هذة الدراسة التي نقدم لها في هذا العدد، والتي تتناول الموازنة الوظيفية لقطاع التعليم من منظور النوع الاجتماعي وهي دراسة ميدانية لمحافظتي صعدة وشبوة للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦.

وقد قام بهذه الدراسة الباحثان د. ابتسام الهويدي و د. قائد غيلان حيث تطرقا فيها إلى قضية تعد أساسية لتمكين النساء اقتصادياً كما سبق الإشارة، كما تاتي أهميتها أيضاً من ندرة الدراسات العلمية حول الموازنات من منظور النوع الاجتماعي وبخاصة في العالم العربي.

استهلت هذة الدراسة بتوطئة من قبل أ. حورية مشهور نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة عند إعداد هذه الدراسة حيث رأت ضرورة التركيز على قطاع النساء باعتباره مفتاح تنمية المراة والمجال الذي يفتح أمامها أفاقاً واسعة لتنميتها وتحسين مكانتها في الحياة الخاصة والعامة. وتنبع أهمية الدراسة كما يرى الباحثان من أنها تسلط الضوء على حجم توظيف الإناث في قطاع التعليم على المستوى العام وعلى مستوى محافظتي صعدة وشبوة المستهدفتين في هذه الدراسة.

وفيما إذا كانت مخصصات الموازنة تتجة نحو المساواة بين الذكور والإناث.

وقد تركزت مشكلة الدراسة في التعرف على الأسباب الحقيقية لتدني توظيف المدرسات وبالتالي انخفاض المخصصات المعتمدة لهن سنوياً. وعلية فقد هدف الباحثان من هذه الدراسة إلى أهداف عدة لعل أهمها معرفة نسبة الوظائف السنوية التي تحصلت عليها الإناث وكذلك المنفذة منها حسب المؤهل على مستوى المحافظتين صعدة وشبوة مع إبراز تكلفة هذة الوظائف المعتمدة والمنفذة خلال فترة الدراسة وإبراز حجم الفجوة بين الذكور والاناث. والدراسة تتناول الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٦م.

أما منهجية الدراسة فقد اعتمدت على الدراسة المكتبية في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وكذلك المقابلات شبة المقننة التي أجريت مع المسئولين في الوزارات المعنية واستخدام استمارات الاستبيان وإتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي. والدراسة تضمنت ثلاث مباحث وانتهت بعرض النتائج والتوصيات حيث تناول المبحث الأول تعريف المفاهيم الأساسية لهذا البحث وكذلك المصطلحات التي تم استخدامها وقد رأى الباحثان بأن مفهوم الموازنات الحساسة يركز على إظهار احتياجات النوع الاجتماعي في كل أبواب وبنود الموازنة وعلى كل المستويات لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي.

أما المبحث الثاني فقد تناول الوضع الحالي لاحتياجات النوع الاجتماعي في السياسات والاستراجيات الخاصة بالخطط الاقتصادية في اليمن في كلاً من بيان الحكومة و الحساب الختامي كما تم استعراض أهداف الخطة الخمسية الثانية وكذلك الخطة الخمسية الثالثة و استراتيجية التخفيف من الفقر من منظور النوع الاجتماعي و التي ركزت على تمكين المراة سياسياً واقتصادياً وفي ختام هذا المبحث تم تناول هيكل الموازنة العامة للدولة وموازنات السلطة المحلية.

أما المبحث الثالث فقد تم فيه تحليل البيانات من خلال التركيز علي الموازنات الوظيفية لقطاع التعليم (التدريس) خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ وبخاصة على مستوى المحافظتين المستهدفتين في هذه الدراسة وهما صعدة وشبوة.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى نتائج لعل أبرزها أنه وبالرغم من تطبيق الموازنة على المستوى المركزي والمحلي فإن وزارة المالية هي التي تحدد السقوف السنوية المالية لعدد الوظائف الجديدة حسب خطة الدولة لتقليص عدد الوظائف المعتمدة سنوياً بدون تحديد عدد الوظائف المعتمدة للإناث والذكور. والنتيجة التي أظهرتها نتائج التحليل توضح أن نسب متدنية من المخصصات المالية السنوية تذهب للإناث.

وفي الختام خرجت الدراسة بعدد من التوصيات لعل أهمها أنه يجب تقليص فجوة التوظيف بين الذكور والإناث عن طريق إعادة توجيه الموارد داخل قطاع التعليم بحيث توجه بشكل مُنصف نحو تحقيق الاستفادة لكلاً منهما من هذه الموارد. كما أنه يجب أن يكون للمرأة مكان ودور فاعل في لجان إعداد الموازنة سواء على المستوى المركزي او المحلي وكذلك ضمانة تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار لضمان تلبية احتياجات المرأة في القطاعات المختلفة.

برنامج الماجستير في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي

د/ هنريك ماركوسين
جامعة روسكيلدا

إن برنامج الماجستير في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي في مركز النوع الاجتماعي والتنمية (جامعة صنعاء) والذي تأسس بالتعاون بين جامعة صنعاء وجامعة روسكيلد بالدنمارك وبمساعدة الزملاء في الجامعة الامريكية بالقاهرة هو خطوة أساسية للأمام لتحسين واقع النوع الاجتماعي على نحو أخص ومساعدة اليمن في تحديد بعض القضايا الرئيسية التي تمر بها عملية التحول على نحو اشمل.

صحيح أن تعليم النساء المتميزات والرجال المتميزون في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي لتطوير واقع التنمية في اليمن لن يؤتي ثماره عاجلا على نحو يمكن قياسه ولكن وبعد تخرج الدفع الحالية والمزيد منها في المستقبل وبعد أن يكون المركز قد أرسى بناءة المؤسسي القابل للاستمرار والديمومة حينها استطيع أن أجزم أن النتائج المرجوة ستكون واضحة للعيان.

إن مؤشرات ذلك تتجلي في تواصل البناء المؤسسي للمركز وأداء الطلاب والطالبات المتميز الذين اظهروا تفانياً وإخلاصاً ستعود فوائده المرجوة على مستقبلهم المهني و الشخصي و وسيصبح رافداً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة السياسية والمساواة في النوع الاجتماعي على المستوى المجتمعي.آمل أن يأتي الوقت الذي يفضي إلى ازدهار اجتماعي نتوق جميعاً لرؤيته.

دورات تدريبية في مهارات البحث في المواقع الإلكترونية

في إطار التعريف بأنشطة المكتبة والتعريف بخدماتها وكذلك تعريف طلاب وطالبات جامعة صنعاء كيفية البحث في المكتبات واستخدام البحث في المواقع الإلكترونية عن الكتب والمراجع التي تتعلق في أبحاثهم. وحيث أن مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية بجامعة صنعاء يقدم خدمات مجانية لكل طلاب وطالبات الجامعة في كل الكليات من خلال تقديم برامج تدريبية خاصة بتنمية مهارات الباحثين عن كيفية البحث عن المصادر والمراجع بالطرق الإلكترونية الحديثة في المواقع الإلكترونية العالمية المتخصصة من خلال كادر مكتبي فني تلقى دورات تدريبة خارج اليمن وداخلها. ولتحقيق هذا الهدف قام المركز بتنظيم خمس دورات تدريبية ضمن سلسة الدورات التي يقوم بتنظيمها لطلاب وطالبات المستوى الرابع لكل من: كلية العلوم، كلية الحاسوب، كلية الإعلام، وكذلك طلاب وطالبات الدراسات العليا لكلية اللغات و قسم المكتبات وعلم المعلومات بكلية الاداب.

وقد بلغ عدد المشاركين في جميع هذه الدورات ١٢٥ طالب وطالبة. وامتدت فترة هذه الدورات من شهر مارس إلى شهر يوليو ٢٠١٣م.

وقد احتوت مواد التدريب على التعريف بالمكتبة والخدمات التي تقدمها مكتبة المركز والفئة المستهدفة من خدماتها. كما تضمنت هذه الدورات مهارات البحث في المواقع الالكترونية والتي قدمها المدرب يحيى القشوي الذي قام بتعريف المتدربين على الطرق الذكية في البحث على الإنترنت وكيفية استخدام مواقع المكتبات والبحث فيها. كما قامت المدربة حفيظة الهيلمة بتعريف الطلاب ورواد المكتبات في البحث في فهارس المكتبات سواء التقليدية أو الإلكترونية بحيث يمكن العثور على مراجعهم بسهولة ويسر. أما المدربة ميرفت فارس فقد قامت بتعريف الطلاب على استخدام أرفف المكتبات وكيفية استخراج الأرقام ورموز الكتب للعثور على مراجعهم التي يريدونها. أما فيما يتعلق بنظام الإعارة في المكتبات فقد تم ذلك من خلال المدرب أنور الشرعبي الذي قام بتدريب الطلاب على: ماهي شروط الإعارة وماهو المطلوب عند استعارة الكتب وما الهدف من الغرامات التي تطبق على الطلاب عند تاخير الكتب لديهم. وفي ختام هذة الدورة تم إجراء استطلاع تم توزيعة على المتدربين لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف ليتم تداركها في الدورات القادمة التي ينوي المركز إقامتها.

هذا الإصدار

أصـداء وأراء

د.منى المحاقـري
رئيس التحرير

لم يكـن علينـا الانتظـار طويـلاً بعـد صـدور العـدد الأول مـن نـشرة النـوع الاجتماعـي والتنميـة، كي نـرى أصـداء هـذا الإصدار.لقـد كان اسـتقبال المختصين والمهتمين بالنـوع الاجتماعـي والتنميـة اسـتقبالا ملهـماً ومحفـزاً لنـا، مـما عكـس الحاجـة لمثـل هـذه المطبوعـة داخـل الأوسـاط ذات العلاقة،هـذا الاهتـمام تمثـل مـن خـلال العديـد مـن الآراء والاقتراحـات التـي سـمعناها ،والتـي نرحـب بـأن تصلنـا مكتوبـة عبر البريـد الإلكـتروني للنـشرة.Newsletter@gdrsc.net

بـين أيديكـم اليـوم الإصـدار الثـاني مـن النـشرة الـذي جـاء ليؤكـد عـلى رؤيتنـا الطموحـة ورسـالتا الهادفـة إلى تعزيـز مفهـوم النـوع الاجتماعـي وأهميتـه بالنسـبة للتنميـة في اليمن،وتعزيـز صلـة المركـز بمحيطـه الخارجـي ،وتسـليط الضوء عـلى هـذا المـورد البحثي الخصب المتمثل في مكتبة المركز،التـي تعـد المكتبـة النوعيـة الوحيـدة المختصـة عـلى مسـتوى اليمن،والتـي طـورت بالشراكـة مـع المركـز الدمـركي للمعلومـات عـن النسـاء والنـوع الاجتماعـي (كيفنفـو).

سـتلحظون أننـا في هـذا الإصـدار بدأنـا نعـزز مـن الصبغـة الأكاديميـة للنـشرة باعتبارهـا صـادرة عـن مركـز بحثي نوعي متخصص،وتسـتهدف شريحـة نوعيـة مـن القـراء ؛تضـم الباحثـين، وطـلاب الجامعـات، والعاملـين في المنظـمات غـير الحكوميـة عـلى المسـتوى المحـلي والخارجـي.

وقـد واكـب ذلـك خطـة توزيـع منظمـة لضـمان وصـول النـشرة إلى جميـع الفئـات المسـتهدفة،والتي شـملت العديـد مـن الجامعـات والمراكـز البحثيـة ذات الاهتـمام المشـترك، والمنظـمات المحليـة والدوليـة المعنيـة بالتنميـة في اليمـن. لاشـك أن دائـرة شركاء المركز ستتسـع يومـا بعد يوم باسـتمرار وتنويـع آليـات الاتصـال والتواصـل الخارجي للمركـز ،وفي هذا الصـدد تـم تحميـل النسـخة الإلكترونيـة مـن النـشرة عـل الموقـع الإلكـتروني للمركز،وسـيكون بإمكان جميـع المهتمين – قريبًـا- تسـجيل رغبتهـم بـأن تصلهم النـشرة دورياً عـبر البريد الإلكـتروني الخـاص بهـم أو بالمؤسـسات التـي يعملـون بها.

لإنـزال نتطلـع مـن خـلال آراءكـم ، وباسـتمرار إصدارتنـا أن يتسـع هـذا الأثـر ،ويصبـح لهـذه الأصـداء دويـاً مؤثـراً.

ورشة عمل في التحرير الصحفي من منظور النوع الاجتماعي

عقـدت بالمركـز مطلـع شـهر يونيـو ورشـة عمـل في التحريـر الصحفـي ،قدمتهـا الصحفيـة السـويدية المختصـة بالنـوع الاجتماعـي تانيـا هلـوم، شـارك في الورشـة فريـق تحريـر نـشرة النـوع الاجتماعـي الصـادرة عـن المركـز و المختصـين بالموقـع الإلكـتروني .

اسـتهلت المدربـة الورشـة بمناقشـة تقييميـة للعـدد الأول مـن النـشرة الفصليـة، أشـادت فيهـا بمسـتوى النـشرة مـن حيـث المحتـوى والإخـراج الفنـي. وتطرقت الورشـة إلى أهم المشـكلات المتعلقـة بالترجمـة والفـروق الأساسـية بـين تحريـر الخـبر باللغـة الإنجليزيـة والعربيـة، مـع التركيـز عـلى أسـس الصياغـة التحريريـة بالإنجليزيـة. و أشـارت إلى عدد من الأسـس المتعلقة بالتحريـر الصحفـي مـن منظـور النـوع الاجتماعـي.

أثريـت الورشـة بالمداخـلات والأسـئلة مـن المشـاركين والمشـاركات، الذيـن عـبروا في ختـام الورشـة عـن سـعادتهم للمشـاركة في هـذه الورشـة التـي سـتنعكس بشـكل واضح على الإصـدار التـالي مـن النشرة، كـما أكدوا عـلى ضرورة عقـد ورش مماثلـة في المسـتقبل.

زوروا موقع المكتبة على الإنترنت:

www.webopac.gdrsc.net

gdrsclibrary@gmail.com

حديث عن النوع الاجتماعي

إيفا. ك.سترزيليكا باحثة في جامعة غرناطة

إيفا. ك.سترزيليكا أستاذة جامعية وباحثة في جامعة غرناطة، وحاليا تعمل كزائرة في مركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي، وتنتمي إيفا الى فريق أكاديمي متخصص بالدراسات الأفريقية : الدراسات والبحوث من أجل التنمية» في جامعة غرناطة. وقد عملت كباحثة لدى العديد من المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية في مختلف البلدان بما في ذلك: اليمن، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، وبوليفيا وبولندا وإسبانيا. ولها منشورات في مجال حقوق الإنسان والمرأة والتنمية الدولية بشكل رئيسي، وعلى وجه الخصوص حول موضوع الثقافة والنوع الاجتماعي والتنمية بين النظرية والتطبيق. ويمكن الاطلاع على منشوراتها على الرابط التالي: http://granada.academia.edu/EwaStrzelecka، تحدثت إليها في مركزدراسات وابحاث النوع الاجتماعي حول أرائها وأبحاثها،

■ حوار/ د منى المحاقري

لماذا اخترت «اليمن» كمجال لدراستك؟

لقد كان هذا قدري، حصلت على منحة دراسية لدراسة اللغة العربية في اليمن. وأثناء عملية استكشاف هذا البلد أسر قلبي، لقد انبهرت بالثقافة والتقاليد اليمنية، وخاصة بتاريخ المرأة اليمنية. أردت أن أعرف المزيد. ولهذا السبب تحول اليمن ليكون مجال جديد لدراستي. وانتهى هذا الولع بأطروحة دكتوراه في الثقافة والنوع الاجتماعي والإسلام والتنمية ، ومن المتوقع أن ادافع عن هذه الأطروحة بحلول نهاية هذا العام.

ما الذي تركزت عليه الأطروحة ؟

عندما بدأت العمل بدرجة الدكتوراه، كنت مهتمة كثيرا بالنوع الاجتماعي وسياسة التنمية والتطبيق. ركزت اهتمامي على دور الإسلام كمدخل للتنمية، وعلى وجه الخصوص بشأن مساهمة المناهج النسوية الإسلامية في تمكين المرأة في اليمن. ثم، نتيجة لعملي الميداني، أصبحت أكثر اهتماما بالمدرسة الفكرية «مابعد التنمية». وقد عنيت الدراسة بالمعنى الحقيقي للتنمية ودور المساعدات الخارجية في تمكين المرأة. وتطور لدي اهتمام جديد حول استكشاف أهمية القوة النسائية والحركة الاجتماعية.

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه النوع الاجتماعي وممارسة التنمية في اليمن؟

بعد أن قمت بتحليل عددا من المشاريع المتصلة بالنوع الاجتماعي والإسلام عن كثب، وصلت إلى استنتاج مفاده أن معظم القيود المتعلقة باستدامة المشروع والنهوض بالمرأة اليمنية لا علاقة له فقط بعملية تنفيذ المشروع، ولكن قبل كل شيء له علاقة بالتنمية والنظام السياسي نفسه. هناك تجارب مختلفة في أنحاء العالم تبين أن الحركة النسائية ذات المنحى النسوي تلعب دورا حاسما في عملية التغيير الاجتماعي من حيث المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة وحرياتها. هناك قلق متزايد من المنظمات غير الحكومية التابعة للمجتمع المدني في اليمن، مما أدى إلى استبعاد الحركة النسوية الشاملة الفصل بين سياسات تنمية النوع الاجتماعي والممارسة النسوية.

ما هي معوقات مشاريع التنمية المتعلقة بتمكين المرأة في اليمن؟

المشكلة هي أن مشاريع تنمية النوع الاجتماعي عادة ما تنتهي عند ما ينتهي تمويلها، وهذا يحدث عادة قبل أن يتم الوصول إلى المراحل الأخرى من استراتيجية تمكين المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما ينظر إلى النساء من الطبقات الاجتماعية الفقيرة أو من المناطق الريفية كمستفيدات من المشروع فقط لسن كعوامل ايجابية للتغيير وشركاء محتملين في النضال من أجل حقوق المرأة، هن يحتلن مكانتهن داخل المجتمع من خلال مجموعة متنوعة من وسائل مختلفة، مثل الطبقة الاجتماعية والوضع الاقتصادي، والتعليم، والعمر والعرق والانتماء السياسي، ومكان الإقامة (الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية)، وهلم جرا. النساء لديهن احتياجات ومصالح مختلفة جداً، والتي تتشكل بطرق معقدة ومتضاربة في بعض الأحيان. ومع ذلك، هذا لا ينفي أن المرأة قد يكون لها اهتمامات معينة عامة ومشتركة اكتسبتها من خلال الوضع الاجتماعي ومن خلال سمات النوع الاجتماعي.

ما هو النهج الأكثر فعالية لسياسة التمكين؟

في رأيي، يسعى النهج الأكثر فعالية لسياسة التمكين لتلبية مصالح النوع الاجتماعي الاستراتيجية للمرأة بشكل غير مباشر من خلال التحريك من أسفل إلى أعلى حول احتياجات النوع الاجتماعي العملية للمرأة. ومن المهم أيضا ضمان سياسات تراعي النوع الاجتماعي والحماية القانونية للنساء، وتشير ناشطات يمنيات إلى أهمية بناء تحالفات مع الرجال الذين يدعمون المساواة بين أفراد النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. وأنا أتفق مع هذا النهج، ومع ذلك، أعتقد أن الرجال يمكن أن يكونوا بمثابة الحليف، ولكن لن يحلوا قضايا المرأة نيابة عن المرأة اطلاقاً.

كيف أثرت الانتفاضة اليمنية عام ٢٠١١م على الحركة النسائية؟

الانتفاضة اليمنية عام ٢٠١١م خلقت فرصا جديدة للمرأة اليمنية للجلوس معا وأن تكون أصواتهن مسموعة. مشاركة المرأة في الحركة الثورية تحدت التمثيل النمطي للمرأة اليمنية، وأثبتت أنهن قادرات على حل مشاكلهن بأنفسهن. من وجهة نظر محلية، فقد رأينا تمكين المرأة باعتبارها عملية يتم من خلالها اكتساب المهارات والمعرفة والثقة بالنفس لتحدي التركيب النمطي للسلطة واتخاذ قراراتهن بأنفسهن بشأن الحياة التي يردن لأنفسهن، وتتم هذه العملية دائما ضمن إطارهن الثقافي والديني الخاص.

ماذا عن مستقبل الحركة النسائية اليمنية؟

لا تزال هناك العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها من أجل تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين أفراد النوع الاجتماعي في اليمن، ومع ذلك، فعملية التحول السياسي الحالية قد خلقت فرصا جديدة للتعبير عن مصالح النوع الاجتماعي الاستراتيجية للمرأة في الدستور الجديد وفي السياسات الوطنية، مسألة الكيفية التي سيعبرن فيها عن أنفسهن وتمثيلهن في نهاية المطاف في الدولة الجديدة تعتمد على عوامل كثيرة، وتشمل قدرة الحركة النسائية على تعبئة مواردها واقامة تحالفات استراتيجية مع مجموعات وأفراد مختلفين خلال مؤتمر الحوار الوطني من أجل مناصرة قضيتهن بنجاح.

طلاب برنامج الماجستير(الدفعة الثانية) يقدمون مقترحات مشروعاتهم

في إطار برنامج الماجستير استعرض طلاب الدراسات العليا (الدفعة الثانية) مقترحات مشروعاتهم البحثية للفصل الدراسي الأول.

حيث قدمت مجموعات العمل المختلفة عناوين المشروعات المقترحة وخطط البحث، والتي تناولت العناوين التالية:

١-اللامركزية في اليمن خلال العشر السنوات الماضية(التحديات، والدروس المستفادة)،بإشراف الدكتور يحيى مطهر.

٢-القبيلة ومؤتمر الحوار الوطني،بإشراف الدكتورة بلقيس أبو أصبع.

٣-العنف اللامباشر (منظور النوع الاجتماعي) ومفوضية الحقيقة والمصالحة دراسة حالة ، جنوب أفريقيا ، بإشراف الدكتورة حسنيه القادري .

٤-تأثير التمويل الأصغر على المرأة اليمنية،بإشراف الدكتورة انطلاق المتوكل.

٥-الثقافة والتمويل الأصغر في اليمن ،بأشراف الدكتورة صبرية الثور.

وتم مناقشتها من الأساتذة المشرفين من برنامج الدراسات العليا، و تم اقتراح التعديلات اللازمة على المشروعات البحثية.